المجتمع المدني في الوطن العربي وعلاقته بالإسلام

د. علي محمد ديهوم
كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية
Allllaiiii1981@gmail.com

Abstract

The researcher in this research tried to determine the nature of civil society in the Arab world and the influence of Islam on the civil society, it has been determined the historical development of civil society in general, Arab civil society in particular, determine the characteristics which is characterized by the Arab community and the civil society components. As well as determine the concept of civil society, according to many of the intellectual and ideological beliefs.

In addition the research discussed the political influence of Islam through the civil society in the Arab world, and he found that the civil society in the Arab world is suffering from a lot of challenges, which are the political anarchy, the weakness of the political regimes, and cases of the split in the Arab societies, as well as financing difficulties of these communities and institutions, and the Islam is considered as an essential element in determining the societal values of the Arab world, including the political values and determine the Arab civil society.

المجتمع المدني في الوطن العربي وعلاقته بالإسلام

يشير الكثير من المفكرين أن تشكيل التنظيمات الضاغطة أو ذات المصالح تم في أجواء النظام الليبرالي الذي يؤمن بحرية السوق وضمان الحريات للأفراد والجماعات، وأنها تشكيلات تم خلقها بشكل إرادي ومنفصل عن إرادة السلطة السياسية هدفها هو تحقيق الموازنة بين قوة سلطة الدولة، وتحقيق المصالح الخاصة للمنضمين لهذه التشكيلات، وقد ظهرت هذه التشكيلات في العالم العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث بدأت هذه التنظيمات في العمل والسعي للحصول على الاستقلال عن المستعمر وبعد ذلك بدأ المجتمع المدني في العالم العربي في مواجهة مع الدكتاتورية والتنظيمات القبلية والأهلية وضعف مستوى الوعي السياسي والوطني وكذلك بدأ يواجه مشكلة العلاقة مع الدين الإسلامي، ولهذا سوف يتناول البحث مفهوم المجتمع المدني وطبيعته بصفة عامة، وكذلك طبيعة المجتمع المدني في العالم العربي وكذلك علاقة المجتمع المدني في العالم العربي بالإسلام.

إشكالية البحث:

تدور مشكلة البحث حول تساؤل رئيسي وهو "ما هي طبيعة المجتمع المدني في العالم العربي" .

ومن هذا التساؤل الرئيسي تطرح تساؤلات فرعية للزيادة في التحليل والدراسة وهي :

1. ما هي طبيعة المجتمع المدني ؟
2. ما هي طبيعة تأثير الدين الإسلامي على المجتمع المدني العربي ؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي :

1. تناول البحث لموضوع مهم يشتمل الرأي العام العربي الراعي إلى بناء دولة القانون والمؤسسات وحرية الحياة السياسية .

2. تناول البحث لطبيعة المجتمع العربي وخصوصاً في هذه الفترة التي تشهد فيها المنطقة العربية تحولات سياسية كبرى يجب أن يكون للمجتمع المدنى دور في رسم طبيعة هذه التحولات .

3. تناول البحث الدور السياسي للإسلام من خلال تعرضه لتأثير القيم الإسلامية في الحياة السياسية العربية من خلال التأثير على طبيعة المجتمع المدني وهو من المواضيع المهمة في هذه المرحلة بسبب الجدل الدائر حول الدور السياسي للإسلام .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

1. تحديد طبيعة ومفهوم المجتمع المدني.
2. تحديد طبيعة المجتمع المدني في العالم العربي.
3. تحديد العلاقة بين المجتمع المدني والإسلام.

منهجية البحث:

بالنظر في مناهج البحث في العلوم السياسية وفي ضوء ما يتناسب مع هذا البحث فإنه يتراءى للباحث استخدام أكثر من منهج علمي نظراً لكثرة جوانب الموضوع وتشعبها وبهذا سيتم استخدام المدخل التاريخي للبحث في التطور التاريخي للمجتمع المدني وتحديداً في العالم العربي، وبحث التأثير السياسي للدين الإسلامي في الحياة السياسية من خلال المجتمع المدني ، والمنهج التحليلي لتحليل طبيعة المجتمع المدني في العالم العربي وتحديد الخصائص التي يتميز بها والتحديات التي يواجهها ، كما تم استخدام المدخل الأيديولوجي من خلال تحديد طبيعة المجتمع المدني طبقاً لعدد من الاتجاهات الإيديولوجية واستخدام المدخل البيئي من خلال دراسة المجتمع المدني في البيئة العربية .

تقسيمات البحث:

لمحاولة الإجابة عن التساؤل الذي طرحته مشكلة البحث سيتم تقسيم البحث إلى :

أولاً: مفهوم المجتمع المدني.
ثانياً: طبيعة المجتمع المدني في العالم العربي.
ثالثاً: علاقة المجتمع المدني بالإسلام.

أولاً: مفهوم المجتمع المدني :

1. التطور التاريخي:

لقد أصبح المجتمع المدني من المفاهيم المحورية في الخطاب العالمي المعاصر، حيث يتردد الحديث عن دوره وفاعليته وتعاظم وظائفه على المستويات المحلية والقومية على السواء، ويكشف تأمل المجتمع المدني عن إمكانية النظر إليه باعتباره يشكل طاقة تحريرية دائمة ومتجددة تتكشف بصورة مستمرة عن إمكانيات تحريرية متجددة، على هذا النحو بدأ المجتمع في العصر الإغريقي حينما دعا الفيلسوف "أرسطو طاليس" إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التتبع التاريخي لمفهوم المجتمع المدني يتطلب الاهتمام ببعدين أساسيين، يتمثل الأول في مجموعة الظروف التاريخية التي دفعت إلى ظهور المفهوم ونمط المجتمع الذي يشير إليه، والبعد الثاني إلى التحولات التاريخية التي طرأت على المفهوم بحيث انتهى عبر هذه المرحلة التاريخية إلى الحالة التي هو عليها الآن، والجدير بالذكر هنا أنه عند التعرض للبعد التاريخي يمكن ملاحظة أنه لم يتفق المنظرون لمفهوم المجتمع المدني على بداية نشأته في الفكر الاجتماعي، فمنهم من يرى أن هذا المفهوم نشأ لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي (www.rezgar.com/alebdt/showart.asp.aid.)، ومنهم من يرى أن المجتمع المدني ظاهرة أوروبية المنشأ وافقت ظهور الطبقة البرجوازية كطبقة صاعدة على أنقاض الإقطاع(**حلاوة، 1992، ص49**)، ثم شاع هذا المصطلح مع قيام الثورة الفرنسية، وانتشار مبادئها في الإخاء والمساواة والحرية، في حين يرى آخرون بأن مصطلح المجتمع المدني ظهر في مقابل المجتمع الطبيعي من ناحية، والمجتمع الديني من ناحية أخرى، وذلك في أول نشأة له، في سياق نظريات التعاقد خلال الفترة الممتدة من عصر النهضة إلى القرن الثامن عشر في أوروبا للدلالة على مجتمع المواطنين الأحرار الذين اختاروا بإرادتهم حكوماتهم.(الأنصاري، 2000، ص95).

وبالعودة إلى البعدين الظروف التاريخية والتحولات يشير الكثير إلى أن الظروف التاريخية هي التي دفعت باتجاه تبلور المفهوم، حيث نجد حركة الإصلاح الديني التي تزعمها "مارتن لوتر" الذي أعلن مطالبته بالإصلاح والتخلص من سيطرة الكنيسة كان لها دور هام في فتح آفاق تعميق وتطوير مفاهيم المجتمع المدني والدولة الديمقراطية، كما ساهمت التحولات التاريخية في تطور المجتمع المدني من خلال التطور التاريخي للمجتمعات وخصوصاً في أوروبا والانتقال من النمط الزراعي الإقطاعي المحدود الأفق والمغلق إلى النمط التجاري والصناعي بآفاقه المفتوحة، وذلك من خلال صراع وتناقص نوعي على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية بدأت تتحقق تراكماته العديدة والإعلان عن بدء عصر جديد للبشرية هو عصر النهضة والتطوير (باحثين، 2005، ص ص 34-35).

ويعتبر مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم التي تعرض لها الفكر المعاصر بالدراسة والنقد وقدمت مجموعة من التعاريف شملت مجموعة من المفكرين والباحثين على اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية، ورغم الاختلاف بين هؤلاء المفكرين والدارسين، والتي قد تصل إلى حد التناقض، فإن التعاريف المقدمة ترى في المجتمع المدني مجموع المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخبرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة، وتحدد الوظيفة الأساسية إذا تمكن من الوصول إلى مرحلة التأسس والتنظيم القوي والفعال هي لعب دور الوساطة بين الفرد والمواطن والدولة القوية المطلقة السيادة.

(يعقوب، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123431).

2. مفهوم المجتمع المدني:

ونحاول التعرض لمجموعة من التعريفات للمجتمع المدني ومن هذه التعريفات ما يلي:

يعرف المجتمع المدني بأنه "مجموعة الهيئات والمؤسسات التي تعبر عن المبادرات الفردية أو الطوعية للمواطنين الذين ينظمون أنفسهم في مؤسسات ذات استقلال عن الحكومة التي ترعى مصالح الأفراد والجماعات وتعظم من قدرتها على المشاركة الفعالة في الحياة العامة" (القرعان، 2009، ص98).

كما يعرف المجتمع المدني بأنه "تلك التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف، ولا تسعى إلى تحقيق أرباح مادية، كما أنها لا تمارس السلطة، ولكنها تساهم في صياغة القرارات، خارج المؤسسات الرسمية للدولة"، وبهذا المعنى بضم المنظمات غير الحكومية والنقابات بكل أنواعها، والجمعيات والأندية وكذلك المبادرات والحركات الاجتماعية والسياسية.(مسعود، 2005، ص22).

ويعرف "فهمي هويدي" المجتمع المدني بأنه "ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والروابط والأندية، وجماعات المصالح والضغط، وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجمهور، وتعكس حيوية موازية لمؤسسات السلطة تحول دون تفردها باحتكار مختلف مساحات العمل العام".(هويدي، 1993، ص193).

ويعرف الكاتب "عياض بن عاشور" المجتمع المدني بأنه "مجموع التنظيمات الإدارية والاصطناعية غير الطبيعية التي تعبر عن المصالح والآراء وتدافع عنها كالنقابات والأحزاب والجمعيات والمجموعات والشركات والمقالات واتحادات أرباب العمل.(عاشور، 1998، ص59).

ويعرف "محمد السيد سعيد" المجتمع المدني على أنه "مجموعة القيم والأعراف التي يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمي طوعياً، وهذا القبول الطوعي هو بالضرورة نتاح للثقافة الأم الأوسع ثقافة قائمة بذاتها تتركز حول العمل الطوعي العام والمنهجي في إطار ديمقراطي، أي كل التنظيمات والتجمعات المدنية غير الساعية للوصول للسلطة والتي تتواصل بين الأفراد والدولة.(سعيد، 1997، ص25).

كما يعرف المفكر الإيطالي "أنطونيو جرامش" أن المجتمع المدني هو "عبارة عن ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي تمارس من خلاله الطبقة البرجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشاير الهيمنة المضادة للطبقة العاملة، حيث يتعين على الطبقات الكادحة أن تواجه الثقافة الرأسمالية بثقافة مضادة، مما يعزز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الإنسان العادي من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعي

في مواجهتها بما يمكنه من الضغط عليها والتأثير على السياسات العامة للدولة.(السيد، 1997، ص3).

وإجمالاً يمكن القول إن التعريفات الكثيرة والمتعددة للمجتمع المدني التي يطرحها الباحثون والكتاب، قد تطورت مع تصاعد الاهتمام بدراسات المجتمع المدني وهي امتداد للأفكار الأساسية والنظريات التي ارتبطت بمنظري وعلماء وتركزت هذه التعريفات على مجموعة من الأمور الأساسية وهي كالآتي:

- الحيز المستقل أو المساحة القائمة في الفضاء العام بين الأسرة والسلطة.
- وجود بيئة أخلاقية تحافظ على تأمين الحقوق والالتزامات.
- الاحترام المتبادل لتأمين الحقوق الأساسية للآخرين.
- الاستقلالية التي بدت وثيقة الصلة باختيارات الأفراد والجماعات وبالحريات التي تعتبر مكوناً رئيسياً للمجتمع المدني.
- الارتباط بالبعد الاقتصادي من خلال السعي لإرساء مبادئ العدالة والفرص المتساوية.

3. مقومات المجتمع المدني:

ينطوي مفهوم المجتمع المدني على أربعة مقومات أساسية هي(أغنية، 2012، ص ص33-35):

أ. الإطار التنظيمي والمؤسسي فالمجتمع المدني يضم مجموعة التنظيمات التي يشكلها الأفراد أو ينضمون إليها.

ب. الفعل الإرادي الحر، حيث إن تنظيمات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة، وينضمون إليها طواعية، نظراً لذلك فإن تنظيمات المجتمع المدني تختلف عن الجماعات الإرثية التي ينتمي إليها الفرد استناداً إلى أسس موروثة تقوم على معايير قرابة أو معايير عزفية أو دينية.

ج. الاستقلال عن الدولة، ويعد هذا الركن من أبرز أركان المجتمع المدني حيث إن تنظيماته تتمتع باستقلالية حقيقة عن سلطة الدولة، هذا لا يعني إنفصالها عن الدولة، ولكنها

استقلالية نسبية، حيث تنشأ تنظيمات المجتمع المدني بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية، ويفترض فيها أنها تتمتع بالاستقلالية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، فضلاً عن امتلاكها فضاءاً من حرية الحركة، لا تتدخل فيه الدولة على نحو لا ترتضيه التنظيمات المعنية.

د. الإطار القيمي الأخلاقي السلوكي ويتمثل في مجموعة القيم والمعايير والسلوكيات التي تلتزم به تنظيمات المجتمع المدني سواء في إدارة العلاقات فيما بينها وبين الدولة، ومن هذه القيم التسامح، وقبول الاختلاف والتعدد والتنوع في الفكر والرؤى والمصالح بين الذات والآخرين، فضلاً عن الالتزام بقيم التنافس والتعاون واللجوء إلى الطرق السلمية في إدارة وحل الصراعات والخلافات.

4. مكونات المجتمع المدني:

يمكن تعريف مكونات المجتمع المدني بأنها مجموع الوحدات المتنوعة والتي تشكل في النهاية منظومة المجتمع المدني، وتنقسم مكونات المجتمع المدني إلى مكونات متوافق عليها وأخرى يتم استبعادها، وهي كالآتي: (قنديل، 2008، ص ص66-67):

أ. مكونات متوافق عليها، وهي :

- المنظمات غير الحكومية.
- المنظمات الحقوقية والدفاعية.
- منظمات الأعمال.
- الجماعات المهنية.
- الاتحادات العمالية.
- النوادي الاجتماعية والرياضية.
- قطاع من الجامعات الغير ربحية وبمعايير محددة.

ب. المكونات التي تم استبعادها، وهي كالآتي:

- الأحزاب السياسية باعتبارها تسعى للوصول إلى السلطة، وفي حالة وصولها إلى السلطة تفقد مبدأ الاستقلال عن الحكومة.
- وسائل الإعلام لأنها قد تكون حكومية ومن ثم تفقد استقلاليتها، وقد تكون خاصة أو حزبية، فتفقد استقلاليتها أيضاً، تحت تأثير عامل غلبة تيارات سياسية عليها، أو السعي للربح.
- الحركات الاجتماعية لأنها تفتقد عنصر التنظيم الذي يشير إلى هيكلية قانونية معينة وعنصر الاستمرارية والاستدامة.

ثانياً: طبيعة المجتمع المدني في الوطن العربي:

ليس من السهل استعراض المجتمع المدني في الوطن العربي بسبب الاختلافات الكبيرة حول هذا المفهوم، وتباين الرؤى بين النخب والمنظمات المدنية وكذلك اختلافها ما بين بلد عربي وبلد آخر، وتجدر الإشارة كذلك إلى أن المقاربة العربية للحالة الأوروبية للمجتمع المدني لم تقارب الواقع العربي بشكل كامل، أو بالأحرى في كل جوانبه، فرغم الحديث العربي المتزايد عن المجتمع المدني إلا أننا من الصعب أن نجد مجتمعاً مدنياً في المنطقة العربية قادراً على فرض إرادته أو رغباته أو تأثيره على قرارات الدولة كما هو في الحالة الأوروبية أو الغربية عموماً، أي من الصعوبة وجود مجتمع مدني في المنطقة العربية مستقل عن الدولة وقادر على التأثير فيها (النجار، 2004، ص57)، بعكس المجتمع المدني في العالم الغربي الذي نشأ في أجواء الحرية وضمانات الحقوق للأفراد والجماعات، وبذلك تكون تنظيمات تم خلقها بشكل إرادي منفصل عن إرادة السلطة السياسية هدفها تحقيق الموازنة بين قوة سلطة الدولة وحكومتها وتحقيق المصالح الخاصة للمنظمين إلى هذه التنظيمات.(غسان، 2013، ص132).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية تعمل من خلال فضاء اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي يتسم بقدر كبير من التنوع والتعقيد ففي حين يتسم الفضاء المجتمعي اللبناني والشمال أفريقي بشكل عام بقدر كبير من الاتساع والمرونة الاجتماعية، فإن الفضاء الاجتماعي في الخليج والجزيرة العربية يتسم بقدر من المحافظة، قد يزيد بعض الشيء هنا

أو يتقلص هناك، فطبيعة التكوين الاجتماعي الاقتصادي وربما الثقافي القائم قد فرض أنماطاً وأشكالاً من الدولة والمجتمع ومن التنظيمات القائمة التي لا تبدو أنها مستقلة عن الدولة، حيث أنّ حرية تشكيل المنظمات الغير حكومية إن هي إلا انعكاس لحجم مساحات الحرية في المجتمع، كما أنّها انعكاس لطبيعة النسق السياسي القائم، ومن المعروف أنّ مساحة الحريات المتاحة في الوطن العربي تظل محدودة مقارنة بمواقع كثيرة في العالم، فسلطة الدولة لازالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة أو التداول. حيث تشير التقارير الدولية إلى أن خمس دول عربية فقط هي التي تقع في خانة الدول ذات الحريات المحدودة، بينما يقع الباقون في خانة الدول عديمة الحرية السياسية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تسلط الدولة وانفرادها بالقرار واختراقها للمجتمع، وفي بعض الأحيان الإطاحة به، أو بالأحرى بمؤسساته وجماعاته وقواه الاجتماعية وأفراده. والذي يترجم في توزيع جهازها البيروقراطي والاعتماد المطلق للفرد على الدولة، يجعل من قدرة المجتمع المدني بمنظماته المختلفة على النمو والاستقلال عن الدولة، أمراً في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً. فالدولة العربية بشكل عام، تفكر بالإنابة عن المجتمع وتخطط بعيداً عنه، وتعمل على شل قدرات منظمات المجتمع المدني وقواه الاجتماعية والسياسية. (النجار، 2004، ص58)

وبالإضافة لما سبق فإن بنية المجتمع العربي الأبوية والتقليدية أي أن التقليدية التسلط تتعمق بجذورها في العائلة حيث أسهمت في خلق البنيات السلطوية التي أعاقت تطور أشكال اجتماعية جديدة مثل المجتمع المدني وحافظت على الروابط التقليدية القديمة مثل العائلة والقبيلة والطائفة والتي أسهمت بدورها في تراجع المجتمع المدني، حيث أنّ الإنتماء لقبيلة أو عائلة أو طائفة يؤدي إلى وجود ولاء بديل يعارض ويعيق عمليات التطور الضروري ونمو المجتمع المدني.(زكي، 2006، 282)

ولابدّ هنا من الإشارة إلى واقع مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي حيث أنّ الدول العربية لم تتساوى في مستوى تطور المجتمع المدني، وإذا افترضنا أنّ سمات المجتمع المدني هي وجود حدود أو قيود على الاستخدام التعسفي لسلطة الدولة على نحو يحد من الحريات الأساسية للمواطنين، وعدم وجود قيود على حرية التنظيم لأي من الجماعات الاجتماعية أو القوى السياسية، وتقبل المجتمع للحق في الاختلاف، فمن الواضح أنّ هذه السمات لا تنطبق تماماً على أي من الدول

العربية ويمكن تقسيم الدول العربية حسب وجود حرية تكوين المجتمع المدني إلى أربعة نماذج هي كالتالي:(السيد، 2004، ص ص104-106)

- **النموذج الأول :**

وهذا النموذج يضم مجموعة الدول التي تمارس أشد القيود على حرية التنظيم فلا توجد فيها أحزاب سياسية ولا نقابات عمالية، ولا نقابات مهنية، ولا اتحادات ولا روابط لأي قوى سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. ويضم هذا النموذج أغلب دول الخليج وخصوصاً السعودية والإمارات.

- **النموذج الثاني:**

وهذا النموذج يضم مجموعة الدول التي يسود فيها نظام الحزب القائد أو المسيطر حيث تخضع كافة التنظيمات النقابية والمهنية والروابط والاتحادات إلى سيطرة الحزب، ويضم هذا النموذج كلاً من سوريا حيث يخضع كل منها لسيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي، وكذلك كان يضم العراق قبل إسقاط نظام "صدام حسين" حيث كان يهيمن حزب البعث العراقي على كل هذه التنظيمات بالإضافة إلى ليبيا قبل إسقاط نظام القذافي حيث كانت جميع التنظيمات في ليبيا تخضع لسيطرة اللجان الثورية الحزب الوحيد في البلاد، ويخضع الداعون إلى حرية المجتمع المدني في هذه الدول لقيود شديدة جداً وصلت إلى السجون دون محاكمات واعتقالات تعسفية.

- **النموذج الثالث:**

وهذا النموذج يضم مجموعة الدول التي تسمح بشيء من التعددية السياسية حيث أنها بالرغم من وجود أحزاب سياسية وتنظيمات مجتمع مدني لبعض القوى السياسية والاجتماعية، إلا أن الاستخدام التعسفي لسلطة الدولة لا يزال أمراً مألوفاً، كما أنه هناك قيود على حرية التنظيم وتشمل هذه الدول: الجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان والكويت، والعراق بعد إطاحة نظام "صدام حسين"، مصر قبل إسقاط نظام "حسني مبارك"، وبعد إسقاط نظام "محمد مرسي"، واليمن قبل الإطاحة بنظام "علي عبدالله صالح" وتونس قبل إسقاط نظام "بن علي".

- **النموذج الرابع:**

وهي تضم الدول العربية التي حدثت فيها ثورات إطاحة بالأنظمة الحاكمة وتشمل تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، حيث فتح الباب على مصرعيه لتشكيل التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية إلاّ أنّ هذه الدول تواجه تحديات كبيرة تحد من فاعلية المجتمع المدني منها التعثر في مصر وإقصاء تيارات سياسية لها وزن في الشارع، وكذلك كثرة السلاح في ليبيا والصراع المسلح بين التشكيلات المسلحة، وكذلك الصراع المسلح في اليمن كل هذا يحد من تطور المجتمع المدني ويحد كذلك من فاعليته على الأرض وتبقى تونس أفضل وضع من كل الدول في هذا النموذج وأكثرها نجاحاً في تطور المجتمع المدني.

1- خصائص المجتمع المدني في الوطن العربي:

يتميز المجتمع المدني في الوطن العربي بمجموعة من الخصائص ومن هذه الخصائص ما يلي: (أغنية، 2012، ص ص271-272)

- الخاصية الأولى: أنّ المجتمع المدني في الوطن العربي هو مجتمع ناشئ وهو عبارة عن نقابات مهنية أو عمالية أو غرف تجارية أو صناعية أو اتحادات لرجال أعمال ومزارعين أو فلاحين لازالت تمثل تجمعاً نخبوياً إلى حد كبير لأن معظم المواطنين لا ينتمون إليها.

- الخاصية الثانية : أن العلاقة بين المجتمع المدني في الوطن العربي والدولة علاقة متداخلة قائمة من خلال قيادة شخصيات حكومية لمؤسسات المجتمع المدني، وكثيراً من مؤسسات المجتمع المدني من نقابات واتحادات وروابط مهنية يتولى قيادتها أعضاء في الأحزاب الحاكمة وبالتالي تتحول هذه المؤسسات إلى مؤسسات تابعة للسلطة وتسعى إلى خدمتها.

- الخاصية الثالثة: إنّ المجتمع المدني في الوطن العربي لا يعد مجتمعاً مدنياً تماماً، حيث نجد الكثير من المؤسسات في هذا المجتمع يسيطر عليها شخصيات عائلية وقبلية وعشائرية وطائفية وعرقية، وهو ما يعرف بالمجتمع الأهلي وليس المدني.

- الخاصية الرابعة: وهي عدم التكافؤ في توزيع الموارد السياسية داخل منظمات المجتمع المدني، أو بعبارة أخرى التفاوت في توزيع القوة داخل هذا المجتمع، فقد أخذت بعض المنظمات دوراً

أقوى في الحياة السياسية من منظمات أخرى بسبب الحصول على الأموال من خلال سيطرة القيادات الحكومية عليها وإفساح المجال لها لإقامة علاقات وصلات مع دوائر صنع القرار في الدولة ومع المؤسسات الإعلامية.

2- التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الوطن العربي :

أ- القوانين والتشريعات التي تعد قيوداً لنشاط المجتمع المدني حيث تحد من حركة المؤسسات، وإمكانية حصولها على التمويل المناسب لأن غياب التمويل المالي يعقد عمل هذه المؤسسات، لأن نشاطها الدائم يعتمد على وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقائها واستمرارها، وكل هذا يؤدي إلى الحد من إمكانية مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي.(الهاشمي، 2012، ص113)

ب- قضية الهوية الثقافية، وضرورات التجانس الثقافي وخصوصاً في ظل ما نجم عن التغيرات الحادة في النظم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بما أدى إلى حالة متأزمة من الانشطار الثقافي في التعليم وأنماط التفكير والسلوك. (أغنية، 2012، ص288)

ج- غياب آليات البناء المؤسسي والاعتماد على العمل العشوائي والفردي في كثير من الأحيان داخل مؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى عدم وضوح الأهداف وغياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل هذه المؤسسات في أحيان كثيرة مما يضر بسمعتها ويفقدها المصداقية لدى الناس وبالتالي القدرة على إحداث التغيير المطلوب. (الهاشمي، 2012، ص114)

د- قضية الحريات المدنية والسياسية وهي من القضايا المحورية للمنظمات المجتمع المدني العربية والعلاقة مع الدولة، وقبول هذه المؤسسات بالواقع وهذا أدّى إلى ازدياد تسلط الدولة على المواطنين، وازدياد ضعف المواطن إزاء أجهزة الدولة في ضوء تزايد اتجاه النخبة الحاكمة إلى إضعاف النقابات المهنية والعمالية، والتسلط لا يقتصر على المجال السياسي أو الإعلامي بل يمتد إلى التسلط الاجتماعي. (أغنية، 2012، ص ص288-289)

ثالثاً: المجتمع المدني وعلاقة بالإسلام :

مع القراءة القانونية أو السياسية أو الاجتماعية أو الدينية لمقتضيات حياة الإنسان، يتبادر إلى الذهن علاقة لابدّ منها بين الفرد والمجتمع والدولة والكل من هذه القنوات أدلى بدلوه فيها، ولا غرابة في ذلك، فكثيراً مما يؤدي الواقع الطبيعي بمختلف الفلسفات والشرائع إلى نظرة موحدة أو متقاربة إليه، وفي هذا الميدان يتجلى تلازم الثلاثي "الفرد الإنسان، المجتمع، الدولة"، ولكن ما هي طبيعة هذا التلازم؟ أهو وجودي أو طبيعي أو إرادي أو مصلحي؟ ومهما تكن وجهات النظر فالعلاقة بين الثلاثة علاقة تلازم، فمنذ أن دب الإنسان على الأرض لم يدب منفرداً بل معه آخرون، وكان الاستمرار في الحياة يجبرهم للعيش في مجتمع يتعاونون فيما بينهم من أجل حياة الجميع.

وقبل الخوض في علاقة المجتمع المدني بالإسلام لابدّ من الإشارة إلى أن هذا المفهوم نشأ وتطور في الغرب، إلاّ أنّ أصحاب الفكر الإسلامي يطرحون رؤيتهم حول علاقة المجتمع المدني بالإسلام حيث يرون أنّ ما يجمع أكثر مما يفرق بينها، فالمجتمع المدني هو أساس الوجود الإسلامي فهو يمثل الإسلام في كيانه كعقيدة وشريعة وميزان خلقي وتشده روابط اجتماعية تشكل قوته الحقيقية، والمجتمع المدني الإسلامي وعلى مر التاريخ قلما عول على السلطة الحاكمة في شؤونه إلا في الدفاع الخارجي، بل إنه في كثير من الأحيان شارك في الدفاع عن الوطن، وكان له دوراً بارزاً في مقاومة الاحتلال وتحقيق الانتصار على العدو، حيث أنّ الفضل الكبير في تحقيق الانتصارات يعود للأهالي. وقد كان هذا شأن غالبية الدول العربية، فقد نجحت المقاومة الشعبية في المغرب بقيادة عبد الكريم الخطابي، وفي الجزائر بقيادة عبد القادر الجزائري وفي ليبيا بقيادة عمر المختار، وفي إطار دراسة العلاقة بين الإسلام والمجتمع المدني على الصعيد القيمي في الوطن العربي، أثيرت مسألة مهمة وجديرة بالبحث والتحميص، وهي الخاصة بتأثير الإسلام في الثقافة السياسية في الوطن العربي باعتبار أنّ الثقافة الإسلامية تشكل عنصراً جوهرياً في حركية المجتمع المدني ونمط علاقته بالدولة (**أغنية، 2012، ص ص102–103**)، بينما يرى معارضو هذا الاتجاه أنّ هناك تناقض بين فكرة المجتمع المدني والإسلام، تأصيلاً على أنّ الإسلام وحي وأن الشريعة نصوص لا عقل أو إرادة، وليس بينهما وبين العقد الاجتماعي الذي يقوم على الإرادة الحرة للأفراد جامع،

إذ المجتمع المدني توافق إرادات حرة على العيش والعمل معاً لتحقيق المصلحتين العامة والخاصة، فلا مجال لإسقاط فكرة العقد الاجتماعي الذي نشأ في سياقها مصطلح المجتمع المدني على المنظومة الإسلامية المؤسسة على النصوص، ومعلوم أنّ الإسلام يرفض تماماً فكرة حالة الطبيعة ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ هناك العديد من الآيات القرآنية التي تؤكد على رفضه لهذه الفكرة كما تؤكد مسئولية الإنسان منبر خلقه، فمنذ أن وجد الإنسان(**احمد، 2014، ص247**). ويضيف هؤلاء أنه لا يصح الربط بين المجتمع المدني في الوطن العربي بالإسلام وذلك للأسباب الآتية (**أغنية، 2012، ص ص104–105**):

- أن الأبحاث التطبيقية عن المجتمع المدني في العالم العربي تشير إلى أنه ليس هناك مجتمع مدني بالمعنى القائم في الدول العربية.
- أن المجتمع المدني نشأ من خلال نضال الشعوب الغربية ضدّ السلطة التي كانت تجمع بين المدني والكنسي، بهدف الفصل بينهما، وهو المبدأ الذي يعارضه الإسلام باعتباره نظاماً كلياً.
- أنّ المجتمع المدني يجد أساسه الأيديولوجي في تفاعل ثلاثة أنظمة من القيم والمعتقدات الليبرالية، والرأسمالية، والعلمانية وهذه القيم والمعتقدات لا تتفق مع القيم الإسلامية السائدة.
- أنّ الممارسات التي كانت تقوم بها البنى والتشكيلات الاجتماعية في التاريخ الإسلامي وقبل ظهور الدولة القومية العربية لا صلة لها بالمجتمع المدني، بل هي جزء من المجتمعات العشائرية والقبلية.
- يقوم المجتمع المدني على قيم نسبية تسمح بالاختلاف والتنوع، ولا توجد للمجتمع المدني قيم مطلقة، حتى أنّ القيمة الأساسية للمجتمع المدني وهي الحرية غير مطلقة بل لابدّ من تقنينها إجرائياً، بينما قيم الدين والمؤسسات الدينية مطلقة.

وعلى العكس مما سبق يرى أصحاب الاتجاه الإسلامي أنّه ليس في الشريعة الإسلامية ولا في الثابت من سيرة النبي ﷺ ما يحول دون تقرير حرية الفرد حتى في الإيمان والكفر قال

تعالى:﴿ **لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** ﴾ (البقرة: من الآية256). وقال تعالى:﴿ **فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ** ﴾ (الكهف: من الآية29). فإذا كان الإسلام قد احترم حرية الفرد في الإيمان بالله وهو أعلى قيمة في الدين فمن الطبيعي ومن باب أولى أن يحترم حرية الفرد في اختيار حاكميه، وهذا تأصيل لفكرة البيعة في الإسلام وهي عقد تراضٍ بين الحاكم والمحكوم، وكانت بدرة أصيلة لنمو شجرة الديمقراطية في ظل الإسلام، وإن إجراء انتخابات حرة لتمثيل الشعب وبناء حكومة وأجهزة قضاء عادلة وحرية الأفراد في تكوين مؤسسات ثانوية تنهض بمجتمعات تطوعية لصالح مهنهم وتخفف من أعباء الدولة وانشغالها في أمور هي تخص الأفراد أكثر من الدولة التي يجب أن تتفرغ للشؤون الخارجية والأمن والاستقرار والمشاريع الضخمة، هذه الظاهرة الديمقراطية لا تتعارض كما يرى هؤلاء إطلاقاً مع مبادئ الشريعة، بل تترجم روحها ومقاصدها شريطة أن تبنى على قاعدة الإيمان واحترام ثوابت الشريعة في كل مجالاتها، ومما يسهل توافق الشريعة مع الديمقراطية وأدواتها أنّ الشريعة لم تحدد شكل نظام سياسي للحكم خلافة أو ملكية، أو جمهورية، ولكنه حدد مفاهيم ومبادئ كالعدل والشورى وكرامة الإنسان هي أقرب إلى تقبل كل تقدم حضاري لتوزيع الثروة والحكم بين الناس بالعدل دون تمييز (احمد، 2014، ص249).

الخاتمة

توصل الباحث إلى أن المجتمع المدني في العالم العربي يعاني من بعض التحديات التي تواجه عمله ومن هذه التحديات التي تعيق عمل المجتمع المدني في العالم العربي هي الفوضى السياسية وضعف الأنظمة السياسية وحالات الانقسام الموجودة في المجتمعات العربية إلى مجموعة قبلية وجهوية وطائفية، وكذلك لمواجهة صعوبات التمويل المالي، وكذلك فإن فكرة الانتماء إلى مؤسسات المجتمع المدني حديثة عهد في المجتمع العربي وإجمالاً يمكن القول أن بنية المجتمع العربي التقليدية التي تتعمق في جذورها السلطوية سواء السياسية أو الاجتماعية ساهمت في خلق بنيان سلطوية أعاقت تطور منظمات حديثة مثل المجتمع المدني وحافظت على الروابط القديمة مثل العائلة والقبيلة.

أما علاقة المجتمع المدني بالإسلام يمكن القول أن الإسلام له تأثير على الثقافة السياسية في العالم العربي باعتبار أن الثقافة الإسلامية تشكل عنصراً جوهرياً في حركة المجتمع المدني ونمط علاقته بالدولة.

التوصيات

1- ضرورة ترسيخ الثقافة الديمقراطية والتربية على المواطنة، وما يعني ذلك من حرية، ومسئولية، وتنظيم، ومشاركة، وتعدد، واختلاف، وحوار وتسامح واحترام الرأي الآخر والتعامل في إطار القانون والمؤسسات.

2- توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة وتقوية الشعور بالانتماء الوطني وروح التطوع، والعمل الجماعي المنظم، والحد من النزعة الفردية وتحقيق الاندماج والتعاون بين أفراد المجتمع.

3- ضرورة توضيح الرؤية الإسلامية للمجتمع المدني بشكل واضح حتى لا يحدث الالتباس في الفهم والحد من التفسيرات المتشددة للإسلام ومواجهة حملة تشويه الإسلام باعتباره منغلق لا يتعاطى مع هذه المؤسسات الحديثة.

المراجع

أولاً: الكتب :

1. أماني قنديل، (2008)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

2. أندريه زكي، (2006)، الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات، ط1 (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية).

3. دلال غسان، (2013)، النظريات السياسية، ط1، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع).

4. عياض عاشور، (1998)، المجتمع المدني دولة القانون والديمقراطية في المغرب العربي وعن المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، ط1، (بلا مكان: دار توتقال للنشر).

5. فهمي هويدي، (1993)، الإسلام والديمقراطية، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر).

6. مجموعة باحثين، (2005)، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون العلمي، ط1، (بلا مكان: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية).

7. محمد السوداني أغنية، (2012)، سيد أبو غنيمة حميدة، المجتمع المدني وإشكالياته فيما بعد ثورات الربيع العربي، ط1، (القاهرة: دار إتون).

ثانياً: الدوريات:

1. أبوبكر علي الهاشمي، (2012)، تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الإنسانية والتصنيعية، العدد 20 زليتن، يونيو.

2. سلطان ناصر القرعان، (2009)، الإطار السياسي والقانوني لمؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان حالة الأردن، مجلة النهضة، العدد الثاني المجلد العاشر، القاهرة، أبريل.

3. عادل مسعود، (2005)، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة شؤون خليجية، العدد 12، يونيو.

4. عبد الحميد الأنصاري، (2000)، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، المستقبل العربي، العدد 272، أكتوبر.

5. كريم أبو حلاوة، (1992) إشكاليات نشوء وتطور مفهوم المجتمع المدني في المجتمع المعاصر، مجلة الوحدة العربية، العدد (9)، أبريل.

ثالثاً: المؤتمرات والندوات العلمية:

1. باقر النجار، (2004)، المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح، ورقة مقدمة للندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودورة في الإصلاح في الإسكندرية، 21-22 يونيو.

2. محمد السيد سعيد، (1997)، الإعلام وثقافة المجتمع المدني، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأصلية العربية، القاهرة، 7 إلى 19 مايو.

3. محمد شريف أحمد، (2014)، الإسلام والمجتمع المدني، ورقة مقدمة لمؤتمر السلم الاجتماعي قراءة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، أرميل.

4. محمد مصطفى كامل السيد، (2004)، المجتمع المدني في الوطن العربي: معالم التغيير منذ حرب الخليج الثانية، ورقة مقدمة للندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودورة في الإصلاح، الإسكندرية، 21-22 يونيو.

5. مصطفى كامل السيد،(1997)، مفهوم المجتمع المدني في مصر، ورقة مقدمة لمؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، في 2-3 نوفمبر، القاهرة.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية "الانترنت":

1. www.rezgar.com/alebdt/showart.asp.aid. شبكة المعلومات الدولية.
2. إسماعيل يعقوب، المجتمع المدني في الفكر المعاصر، الحوار المتمدن.